المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة
روما، 15 سبتمبر/أيلول 2026

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق

الوثيقة: EB 2026/148/R.14/Add.1

بند جدول الأعمال: 6(ب)

التاريخ: 20 أغسطس/آب 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026.

الأسئلة التقنية

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Raymond Mubayiwa
كبير موظفي التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: r.mubayiwa@ifad.org

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق

-1 وفقا لاختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، والقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2006، تتضمن هذه الوثيقة تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. ويُعَد التقرير الوثيقة المؤسسية الرئيسية في الصندوق لتحليل الفعالية المؤسسية والإنمائية.

-2 ويعرض هذا الإصدار من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لمحة عامة عن أداء الصندوق في عام 2025 وطوال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويستعرض النتائج مقابل المؤشرات والمستويات المستهدفة المحددة في إطار إدارة النتائج المؤسسي لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الملحق الأول من التقرير. ويقر مكتب التقييم المستقل بالتعاون المتواصل مع الإدارة، ولا سيما من أجل تحسين المواءمة المنهجية بين التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

-3 وتهدف التعليقات الواردة أدناه إلى مواصلة تعزيز الإبلاغ عن أداء تقرير الفعالية الإنمائية لتحسين إرشاد التوجه الاستراتيجي والتشغيلي وتخطيط الموارد في الصندوق. وهذا يتواءم مع دور مكتب التقييم المستقل في الصندوق في الاستعراض وتحسين التقييم الذاتي، على النحو المبيّن في سياسة التقييم المعدلة في الصندوق لعام 2021.[1]

-4 **أداء الحافظة واتجاهات التصنيف.** وفقا لأدلة التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق من الفترة المرجعية الأخيرة (2022–2024)، ظلت الاتجاهات على مستوى المعايير مختلطة. وفي حين أن التفاوت بين تصنيفات التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق تقلص من حيث الفعالية والكفاءة، وكذلك بالنسبة إلى أداء الصندوق والحكومات، فإن الفجوة الإجمالية في أداء المشروعات استمرت في اتجاه ضيق متواضع. كما تقلصت الفجوات في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأثر على الفقر الريفي. وتستحق الملاءمة أيضا إيلاءها الاهتمام: فبعد تقلص التفاوت منذ عام 2017، زاد قليلا في الفترة الأخيرة، وهو ما يشير إليه التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 على أنه ارتفاع حاد محتمل معزول يتعين رصده. وعلى النقيض من ذلك، اتسع تفاوت الاستدامة إلى –0.34، بينما وصلت الفجوة في إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ إلى –0.33، وهو أوسع مستوى على مدى العقد. وتشير الأدلة إلى وجود تحديات كبيرة تتعلق بالاستدامة.

-5 ويُبلغ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق أن الاستدامة عند إنجاز المشروعات تحسنت من 79 في المائة إلى 83 في المائة، على الرغم من أنها لا تزال أقل من المستوى المستهدف في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق البالغ 85 في المائة. وتحدد الإدارة الجودة عند الإدراج كأساس مهم للاستدامة، ولا سيما من خلال ترتيبات مؤسسية أقوى، وتحليل المخاطر والاستعداد للتنفيذ. وقد جرى تحديد هذه الأولويات بالفعل في خطة عمل الصندوق بشأن الاستدامة لعام 2022 من خلال تدابير محددة زمنيا بشأن الملكية، والرصد والتخطيط للخروج عبر دورة المشروع. ووجد استعراض التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025 أن ضعف التثبيت المؤسسي، وعدم كفاية تمويل العمليات والصيانة، وترتيبات الخروج المحددة بشكل سيئ أو المتأخرة لا تزال قيودا رئيسية. ومع ذلك، يشير التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 إلى أن التصميم السليم لا يترجم بالضرورة إلى نتائج دائمة: ففي فترة السنوات الثلاث الأخيرة، صُنفت 89 في المائة من المشروعات على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل من حيث الملاءمة، مقارنة بـ 69 في المائة من حيث الاستدامة. وعلى مدى الحافظة الممتدة لعشر سنوات، كانت العلاقة بين

[1] الوثيقة EB 2021/132/R.5/Rev.1

المعيارين إيجابية ولكن ضعيفة نسبيا. وعلى الرغم من أن الملاءمة لا تعادل الجودة عند الإدراج، إلا أن هذه الأدلة تشير إلى أن التصميم ذا الصلة والمتوائم جيدا ضروري ولكن غير كافٍ لضمان الاستدامة.

6- ويشجع مكتب التقييم المستقل الإدارة على تعزيز استدامة الفوائد طوال دورة المشروع. وينبغي رصد الافتراضات المتعلقة بالاستدامة التي وُضعت عند التصميم أثناء التنفيذ؛ ويجب إعادة تقييم المسؤوليات المؤسسية، والتمويل المتكرر، وترتيبات التشغيل والصيانة، واستراتيجيات الخروج من خلال الإشراف وإعادة الهيكلة؛ وينبغي التحقق من مدى كفايتها عند الإنجاز. وينبغي للدروس المستفادة من هذه العملية أن توجه بشكل منهجي تصاميم المشروعات اللاحقة. ويلزم إيلاء الاهتمام في الأوضاع الهشة، حيث قد لا تصمد الافتراضات المتعلقة بقدرة الحكومة، والتمويل النظير والاستمرارية المؤسسية وقد تتطلب ترتيبات متمايزة للتنفيذ والاستدامة.

7- **وبعيدا عن تحدي الاستدامة الجوهري**، يحدد التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 قيدين محددين لهذه المقارنات. فأولا، تقوم الإدارة بتصنيف إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ بشكل منفصل، بينما يقوم مكتب التقييم المستقل بتقييمهما كمعيار مجمّع. وبالتالي تتطلب مقارنة الاثنين تجميع التصنيفات المنفصلة للإدارة، مما قد يؤدي إلى إدخال اختلافات من خلال عملية التجميع والتقريب. وهذا يصعب تحديد ما إذا كان التفاوت الملحوظ يعكس أحكاما مختلفة حول الأداء أو اختلافات في بناء التصنيفات. وثانيا، يؤدي انخفاض توافر تصنيفات الأثر على الفقر الريفي في تقارير إنجاز المشروعات إلى تقليل عدد الملاحظات المتطابقة المتاحة للمقارنة وقد يؤثر على اتساق حسابات الأداء العام للمشروعات. وعلى سبيل المثال، انخفضت التغطية المماثلة من 27 من أصل 27 مشروعا في التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2024 إلى 13 من أصل 23 مشروعا في التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025، وإلى 8 من أصل 24 مشروعا في التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026. ويرحب مكتب التقييم المستقل بالمناقشات الجارية مع الإدارة بشأن إمكانية إعادة تصنيفات الأثر على الفقر الريفي في تقارير إنجاز المشروعات، بما يتماشى مع تعليقات مكتب التقييم المستقل لعام 2025 على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. ويرحب أيضا بانفتاح الإدارة على إجراء استعراض منسق للأطر المنطقية للمشروعات الجارية للمساعدة على تحديد فجوات البيانات الناتجة والإجراءات اللازمة لمعالجتها. وعلاوة على ذلك، يشجع مكتب التقييم المستقل الإدارة على تعزيز التوجيه المنهجي وضمان الجودة لتقييمات الأثر التي تقودها وحدات إدارة المشروعات، وهو مصدر رئيسي لأدلة الأثر على الفقر الريفي للتقييم المستقل. وبالتالي فإن هذه ليست مجرد مسائل تتعلق بتفاوت التصنيفات؛ بل تتعلق بتماسك وقابلية تفسير هيكلية أداء الصندوق.

8- **من تفاوت التصنيفات إلى هيكلية أداء قابلة للمقارنة.** لا يزال مكتب التقييم المستقل والإدارة يتفقان على أن بعض الاختلاف بين تصنيفات التقييم الذاتي (تقرير إنجاز المشروعات/تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق) وتصنيفات التقييم المستقل (التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق) متأصل في النطاق والتوقيت والمنهجيات المختلفة للعمليتين، وأن التفاوت المستقر والمعتدل لا ينبغي أن يكون في حد ذاته مدعاة قلق. وتشير هذه القيود مجتمعة إلى أن المناقشة ينبغي أن تتجاوز الآن رصد الحجم الإجمالي للتفاوت. وقد رحبت التعليقات السابقة لمكتب التقييم المستقل بالحوار المنهجي المستمر بين الإدارة ومكتب التقييم المستقل؛ وينبغي أن تركز المرحلة التالية على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مقارنة وتفسير مجديين للأداء. وتماشيا مع توصية استعراض الأقران الخارجي بشأن تعزيز التكامل والتماسك المنهجي للتقييم الذاتي والتقييم المستقل، ينبغي ألا يكون الهدف تضييق التفاوت كغاية، بل تعزيز الاتساق المنهجي بحيث يمكن تمييز الاختلافات الملحوظة بين تلك الناشئة عن الأداء وتلك الناتجة عن الاختلافات في التقييم الذاتي وأطر التقييم المستقل.

9- **الأنشطة غير الإقراضية.** يبلغ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عن تصورات إيجابية لأصحاب المصلحة بشأن منتجات المعرفة في الصندوق، حيث قام 92 في المائة من المستطلعين بتقييمها بشكل إيجابي. وحصلت

المشاركة في السياسات على تصنيف إيجابي بلغ 82 في المائة، على الرغم من أنه لا يزال أقل من المستوى المستهدف في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق البالغ 90 في المائة. ويرحب مكتب التقييم المستقل بالتحول من وظيفة مركزية لإدارة المعرفة إلى جدول أعمال للمعرفة يستهدف البلدان ويستفيد من الفرص التي تولدها اللامركزية، فضلا عن تعديل نموذج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لصياغة أهداف السياسات على المستوى القطري بطريقة أكثر منهجية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير مجتمعة إلى تعزيز إدارة المعرفة والمشاركة في السياسات خلال الفترة المتبقية من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، يقر تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بأن الأنشطة غير الإقراضية لا تزال تتلقى موارد مخصصة محدودة وأن تنفيذ النهج المنقح سيعتمد على شراكات أقوى والملكية الحكومية.

10- ويؤكد مكتب التقييم المستقل مجددا أن الإبلاغ عن إدارة المعرفة، والشراكات والمشاركة في السياسات ينبغي أن يتجاوز الأنشطة وتصورات أصحاب المصلحة لإثبات تأثيرها على الاستراتيجيات القطرية، والعمليات والعمليات السياساتية. ويبلغ التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 أنه خلال الفترة 2023–2025، كان أداء 69 في المائة من البرامج القطرية مُرضيا إلى حد ما أو أفضل في المشاركة في السياسات، و75 في المائة في بناء الشراكات و50 في المائة فقط في إدارة المعرفة، استنادا إلى 48 تقييما للاستراتيجيات والبرامج القطرية. وبالمثل، يحدد التقييم المؤسسي لإدارة المعرفة لعام 2024 وغيره من أدلة التقييم المستقل النُهج المجزأة، والمسؤوليات غير الواضحة، وضعف رصد النتائج، وعدم تكافؤ الموارد ومحدودية المشاركة مع الشركاء من القطاع الخاص والأكاديميين. ولذلك يشجع مكتب التقييم المستقل الإدارة على استخدام إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المعدل لتتبع كيفية توجيه المعرفة، والشراكات والمشاركة في السياسات للقرارات التشغيلية والسياساتية؛ وتقييم ما إذا كان النموذج الذي يستهدف البلدان يوضح المسؤوليات وينوع الشراكات؛ والتأكد من أن طموحه تقابله موارد بشرية ومالية كافية أو ترتيبات أخرى ذات مصداقية وقادرة على تحقيق النتائج المرجوة.

11- **مشاركة القطاع الخاص والعمليات غير السيادية.** يعكس تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الطموح المتزايد للصندوق في مشاركة القطاع الخاص، حيث أبلغ عن تقييمات إيجابية للجودة عند الإدراج للعمليات الجديدة غير السيادية ونسبة تمويل بالديون قدرها 4.4. ونظرا إلى إنشاء حافظة العمليات غير السيادية مؤخرا واعتماد الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025–2030، فإن التركيز الحالي على جودة التصاميم، والتعبئة المالية والمخرجات المبكرة أمر مفهوم. ومع ذلك، ستصبح هذه التدابير غير كافية على نحو متزايد مع نضوج الحافظة. وتظل النسبة المبلغ عنها للتمويل بالديون أدنى من المستوى المستهدف في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق البالغ 5 وتستند إلى منهجية يعترف تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق نفسه بأنها لم تعد مناسبة للغرض. والأمر الأكثر أهمية هو أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق يشير إلى أن النظم الحالية لإطار إدارة النتائج والنتائج المؤسسية لا تعكس بعد بشكل كاف نتائج تطوير العمليات غير السيادية.

12- ولا يقوم التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 بتقييم أداء أو نتائج تطوير حافظة العمليات غير السيادية الناشئة بشكل مستقل. ويعتمد تحليله المواضيعي بشكل رئيسي على العمليات السيادية التي صُممت قبل التوسع الأخير لجدول أعمال الصندوق بشأن القطاع الخاص. ولذلك لا توفر النتائج أساسا للحكم على أداء العمليات غير السيادية، ولكنها تقدم دروسا مستقبلية ذات صلة. وكثيرا ما كانت مشاركة القطاع الخاص في العمليات السيادية محدودة من حيث العمق التشغيلي والاستمرارية، حيث كانت العلاقات التجارية تضعف في كثير من الأحيان بعد إنجاز المشروع. وعلى مستوى الحافظة، ظلت الأدلة على العلاقات التجارية المستدامة، والاستثمار الخاص المعبأ والاستدامة التجارية محدودة.

13- ويمثل ذلك تحديا ناشئا لقياس النتائج وتقييمها بدلا من أن يكون أساسا للحكم على الأداء الحالي لحافظة العمليات غير السيادية. وستحتاج الإدارة إلى هيكلية نتائج واضحة لتقييم الإضافة المالية والإنمائية للصندوق، وتعبئة

رأس المال الخاص، والاستدامة التجارية وإدراج المجموعات المستهدفة من الصندوق.[2] ولذلك يشجع مكتب التقييم المستقل الحوار المنهجي المبكر، بالاستفادة من الممارسات ذات الصلة بين المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف النظيرة، لتعزيز الاتساق في المفاهيم والتعاريف الأساسية، مع الاعتراف بالأدوار المتميزة للتقييم الذاتي والتقييم المستقل. وينبغي أن يوجه هذا العمل ترتيبات الإبلاغ في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وحسب الاقتضاء، التنقيحات المستقبلية لدليل التقييم في الصندوق.

14- **خاتمة.** يعرب مكتب التقييم المستقل عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة لتعزيز تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق ويرحب بالتعاون المستمر مع مكتب الفعالية الإنمائية. ويقدم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026 وصفا شاملا للتقدم المحرز في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ويبلغ عن التقدم المحرز في العديد من المجالات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة. فعلى الرغم من التحسينات الأخيرة، لا تزال الكفاءة والاستدامة من المجالات الضعيفة الأداء. وتبرز الحاجة أيضا إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للاستدامة، وإظهار التأثير التشغيلي للأنشطة غير الإقراضية، وتحديد الآليات لقياس النتائج الإنمائية لحافظة العمليات غير السيادية الناشئة. وبينما يعمل الصندوق على تحضير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يشجع مكتب التقييم المستقل الإدارة على ترجمة التحسينات في التصميم، والترتيبات المؤسسية وتعبئة الموارد إلى نتائج قابلة للإثبات ومستدامة. وينبغي للحوار المنهجي المستمر أيضا أن يعزز قابلية المقارنة والشفافية لأدلة التقييم الذاتي والتقييم المستقل، من دون جعل التقارب العددي هدفا في حد ذاته. ويتطلع مكتب التقييم المستقل إلى مواصلة التعاون مع الإدارة لتعزيز المساءلة والتعلم والفعالية الإنمائية في الصندوق.

[2] ستبرز الحاجة أيضا إلى إطار تقييم مستقل مقابل يتواءم مع هيكلية التقييم الذاتي للعمليات غير السيادية والطرائق المختلفة لمشاركة القطاع الخاص.